

كلمة معالي المهندس / محمد جميل بن أحمد ملا
وزير الاتصالات وتقنية المعلومات
في المؤتمر الدولي لتقنيات الاتصالات 2010

الذي تنظمه الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات

بعنوان

" نحو صناعة اتصالات وطنية متقدمة تفعل الاقتصاد المبني على المعرفة "

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام علي أشرف الأنبياء والمرسلين ،
سيدنا ونبينا وحبينا محمد ،
عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

أصحاب السمو الأمراء
أصحاب المعالي والسعادة ،
الحضور الكرام

صباح جميل ، أطل علينا بكل خير ، فجادت باكورتته بلنطلاق نشاط
المؤتمرات لجمعية علمية مهنية فنية متخصصة ، في قطاع الاتصالات . جمعية
فتية لطالما انتظرناها جميعا . وهاهي اليوم تصبح حقيقة ماثلة للعيان بوصفها
إحدى مؤسسات المجتمع المدني المتعددة في بلدنا الغالي . فقد انطلقت بحمد
الله الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات في الوقت الذي وصل فيه قطاع
الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية إلى مستوى عالٍ
من النضج والتطور جعله ينافس في خدماته وتنظيماته واحترافيته مختلف
أسواق العالم. وأصبح الجانب العلمي والبحثي عنصراً مهماً له ، يسهم في
نموه وتطوره وتقدمه .

ولهذا ؛ فإن الجمعية ستمثل - بإذن الله - عاملاً مساعداً في هذا
التوجه ، جنباً إلى جنب ، مع مؤسسات هذا القطاع المختلفة ، الحكومية
منها والأكاديمية والأهلية. مما سيؤدي إلى تعزيز مهمة القطاع في مسيرة
التنمية الشاملة والمستدامة في المملكة العربية السعودية.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أبارك للقائمين على الجمعية السعودية
لهندسة الاتصالات هذه الانطلاقة التي جاءت في الوقت المناسب ، وأن
أتقدم لهم بالشكر الجزيل على دعوتي وزملائي في الوزارة والهيئة ؛
للمشاركة في فعاليات هذا المؤتمر المهم ، مشيدا بحسن التنظيم واختيار
الموضوعات . ومؤتمرا هذا يأتي بلا شك في إطار الاهتمام الذي توليه
الدولة للتحويل إلى مجتمع معرفي مُتطور قادر على العطاء والإبداع ،
وتحقيق الشراكة والتواصل المعرفي على المستويين الوطني والعالمي .

إخواني و أخواني.....

إن من سمات المجتمع المعرفي الذي نسعى لتحقيقه أن يكون قادراً على
إنتاج المعرفة ونشرها ، والوصول إلى معلوماتها في أي مكان ، ولديه القدرة
على استخدام تقنية المعلومات ، وتطبيقاتها لاستقراء المعلومات ، والتعامل
معها ، واستنباط معلومات وأفكار جديدة منها ، وتوظيف كل ذلك فيما
يعود بالنفع على المجتمع ، ويحقق نموه وتقدمه في مختلف المجالات .

ومما يجدر ذكره أن الوصول للمعلومات ونشرها هنا يعني توفر بنية
تحتية لشبكات اتصالات ، متطورة ومنتشرة ، وقادرة على استيعاب تدفق
المعلومات المتبادلة ، الناتجة عن تعدد الاستخدامات والتطبيقات وتنوعها ،
وتوفيرها لمستخدميها على مختلف مستوياتهم أينما كانوا ، وبتكلفة مقبولة .
ويتطلب ذلك متابعة المستجدات في تقنيات البنية التحتية لشبكات
الاتصالات وتحديثها بالتقنيات المتطورة مثل تقنية الشبكات المستقبلية
المعروفة بـ (NGN)، وتقنيات الألياف البصرية في شبكات النفاذ المعروفة
بـ (FTTH)، وتقنيات الجيل الرابع للاتصالات المتنقلة مثل خدمات النطاق
العريض المعروفة اصطلاحاً بـ (LTE)، والشبكات المحلية اللاسلكية

(WLAN)، والتلفاز عبر بروتوكول الإنترنت (IPTV) وتوفير الطيف الترددي اللازم لهذه الشبكات والتقنيات الحديثة وهو أمر تدركه هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ، وتسعي لتحقيقه من خلال الشركات المرخص لها في المملكة ، لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة وغيرها ، وكذلك من خلال الخطة الوطنية للطيف الترددي التي تحقق الاستخدام الأمثل له بوصفه ثروة وطنية محدودة .

والمأمول من الجامعات السعودية والجمعيات العلمية المتخصصة ومنها هذه الجمعية ؛ المشاركة في جميع المجالات والأنشطة المتعلقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من حيث التوعية ، والتعريف بتقنياته وتطبيقاته الحديثة ، والاستخدام الصحيح لخدماته. وكذلك المشاركة الفاعلة بإبداء الرأي والمشورة من خلال الرد على ما يصدر من الوزارة و الهيئة من استطلاعات لمريثيات العموم . وهذه الدعوة للمشاركة لا تقتصر على هذه الجهات بصفقتها الاعتبارية ، بل تمتد إلى منسوبيها ؛ بوصفهم خبراء ومتخصصين ومهتمين بهذا المجال .

أيها الحفل الكريم ،،،

إن التطورات المتتابة التي تمت في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة ليصل إلى ما وصل إليه الآن لم تكن بمحض الصدفة ، بل جاءت نتيجة للسياسة العامة للدولة ، ودراسة للواقع ، واستشراف للمستقبل ، وفق أسس تنظيمية متكاملة شارك فيها المعنيون والمهتمون بهذا القطاع . فشمّل التطوير جميع الجوانب التشريعية والتنظيمية والإدارية والفنية . وأسند تقديم الخدمات للقطاع الخاص ، وتنظيم القطاع لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ، في حين أسندت الأمور التشريعية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات . كما أسند للوزارة مهمات أخرى ، منها وضع خطة وطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ، ومتابعة تنفيذها ، وكذلك وضع خطة

للتعاملات الإلكترونية الحكومية ، وإنشاء مركز للتصديق الرقمي . وقد تم البدء في تنفيذ هذه الخطة عام 1429هـ وستستمر بإذن الله حتى عام 1433هـ . وتشتمل هذه الخطة علي العديد من المشاريع ، وآلية محددة لمتابعة التنفيذ ، ومؤشرات لقياس مدي التحول إلي المجتمع المعلوماتي . وهناك اهتمام خاص من الخطة فيما يتعلق بالصناعة ، وهي ذات علاقة بهذا المؤتمر ، حيث ينص الهدف العام الثالث فيها على "بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات إستراتيجية ، والتعاون الإقليمي والدولي ؛ لتصبح مصدراً رئيساً للدخل" ، وينطوي تحت هذا الهدف أحد عشر مشروعاً داعماً لتحقيقه ، منها إنشاء مناطق حرة للصناعات التقنية ، وحدائق ، وحاضنات لمشاريع الاتصالات ، وإنشاء مراكز لنقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع ، وإنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات .

وفيما يتعلق بوضع خطة للتعاملات الإلكترونية الحكومية ، فقد قامت الوزارة بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتأسيس برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) . وقد خطا البرنامج خطوات موفقة في سبيل تحقيق أهدافه ، فقام بالتنسيق والتعاون مع عدد من الجهات الحكومية ؛ لتقديم الدعم الفني لها ومساعدتها في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية ، كما أنشأ البرنامج البنية التحتية اللازمة لربط الجهات الحكومية فيما بينها ، وتوفير قناة ترابط وتكامل إلكترونية وسيطة بين هذه الجهات ، تمكن من تبادل البيانات المشتركة فيما بينها بشكل إلكتروني دقيق وآمن ، و تساعدها في التحول لتقديم خدماتها بشكل إلكتروني مبسط . كما قام البرنامج بتنفيذ مشروع مركز بيانات التعاملات الإلكترونية ، ومشروع الشبكة الحكومية الآمنة ، ومشروع البوابة الوطنية الإلكترونية ، إلى جانب تنفيذ عدد من المشاريع الأخرى التي تصب في قلب

العمل الحكومي الإلكتروني ، والتي ستكون بإذن الله النواة الأساسية لنشر
التعاملات الإلكترونية الحكومية ، والرقي بها . وفيما يتعلق بالشبكة
الحكومية الآمنة فيسريني أن أعلن من هذا المقام أنه سيتم بعد ظهر هذا اليوم
إطلاق المرحلة الثانية من مشروع الشبكة الحكومية الآمنة حيث شملت
المرحلة الأولى ربط 43 جهة حكومية يرتبط بها العديد من الجهات الفرعية
التابعة لها من خلال الشبكات الخاصة بالجهات الحكومية الرئيسية، في حين
سيربط المشروع الجديد أكثر من 100 جهة حكومية بمركز بيانات
التعاملات الإلكترونية الحكومية، مما سيعزز من دور برنامج التعاملات
الإلكترونية الحكومية "يسر" كحلقة الوصل بين مختلف الجهات الحكومية،
مع توحيد آلة الارتباط بين الجهات الحكومية وتقليل تكلفتها.

ومما يجدر ذكره أن المملكة بهذه الجهود قد حققت بفضل الله تقدماً
ملحوظاً في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية ، إذ احتلت في مؤشر
الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية للعام 2010م ، الذي صدر هذا
الشهر ؛ المركز الثامن والخمسين عالمياً من بين 192 دولة ، والمركز الثالث
عشر آسيوياً من بين 47 دولة ، وذلك بتقدم بلغ 12 مرتبة عن مؤشر العام
2008م ، و22 مرتبة عن مؤشر العام 2005م ، و47 مرتبة عن مؤشر
العام 2003م .

الحفل الكريم

كما يعلم الجميع فإن هناك لبنات أساسية لا بد من توفرها لنجاح
وفاعلية برامج التعاملات الإلكترونية وأمرها ، ومن هذه اللبنة إنشاء ما
يُعرف بالبنية التحتية للمفاتيح العامة وتشغيلها ، وهي منظومة متكاملة
تمكّن من معرفة هوية المستخدم ، وتضمن الحفاظ على سرية البيانات ،
وخصوصية المستخدمين ، وتتيح للمتعاملين معه التوقيع إلكترونياً . وقد
تم ، بحمد الله ، إيجاد هذه البنية التحتية بتأسيس المركز الوطني للتصديق

الرقمي ، ليكون مسؤولاً عن إدارة هذه البنية التحتية ، وتشغيلها ، والمصادقة المتبادلة بين المراكز المشابهة في الدول الأخرى ، وكذلك الإشراف والمصادقة على مراكز التصديق المحلية القائمة ، والتي ستنشأ في قطاعات الدولة والقطاع الخاص ، إلى جانب كونه معنياً بإصدار الأنظمة والسياسات اللازمة في هذا الجانب ، والتحقق من سلامة الإجراءات المتبعة في إصدار الشهادات الرقمية وإدارتها . وقد أكمل المركز الوطني للتصديق الرقمي - بحمد الله - عدداً من المهمات اللازمة لإطلاق الخدمة ، إذ تم تدشين المركز الجذري الرئيسي ، ومركز التصديق الحكومي ، وتم تطوير عدد من الوثائق والسياسات الأمنية ، والاتفاقيات اللازمة ، وإجراءات التشغيل والدعم الفني ، ووضع المواصفات الفنية لإدارة مفاتيح التشفير ، وإجراءات إصدار الشهادات وتخزينها ، ووضع مواصفات بيئة المركز والأجهزة والبرامج اللازمة لإصدار الشهادات ومتطلباتها ، وآلية حفظ المفاتيح الخاصة . وهذه المنظومة المتكاملة والأمنة من المفاتيح العامة ستسهم في التحول إلى مجتمع معرفي ودعم الخدمات الإلكترونية وانتشارها في المملكة .

وفي السياق نفسه ، ومن ضمن اهتمام الوزارة بالجوانب التشريعية والتنظيمية فيما يخص التعاملات الإلكترونية ؛ قامت الوزارة بإعداد مشروع نظام الخصوصية في مجال التعاملات الإلكترونية ، الذي يعنى بوضع الأسس والضوابط المتعلقة بآلية التعامل مع المعلومات الشخصية للأفراد ، المخزنة في الأنظمة الحكومية أو الخاصة ، وذلك لزيادة ثقة الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة في التعامل مع الأنظمة الإلكترونية ، نتيجة لما سيوفره هذا النظام من حماية لخصوصية المتعاملين .

الحضور الكرام..

ما أشرت إليه هو من المقومات الأساسية والخطوات التمكينية لقيام مجتمع معرفي بإذن الله ، ونأمل من الجمعية السعودية لهندسة الاتصالات أن تسهم في تحقيقها و تطويرها .

وختاماً ، لا يسعني إلا أن أجدد الشكر للجمعية السعودية لهندسة الاتصالات ، على الجهود التي بذلها القائمون عليها في تنظيم هذا المؤتمر . والشكر موصول لجميع الجهات التي أسهمت في تنظيم فعاليات هذا الحدث المهم وإنجاحه ، مما يؤمل معه أن يترجم شعاره إلى واقع ملموس يسهم بفاعلية مع الجهود التي تبذلها الجهات المعنية بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في وطننا الحبيب ؛ لبناء صناعة اتصالات وطنية متقدمة تحقق مهمات محورية في تفعيل الاقتصاد المبني على المعرفة . متمنيا لهذا المؤتمر ولكم جميعاً التوفيق والنجاح .

وأعتذر لكم علي الإطالة ، مع شكري لكم على حسن استماعكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،